

فتح القدير باختصار متعلقات

نسك الاجير

محمد بن سليمان الكردي

٢١٦٢٢
ف . ش

فتح القدير باختصار متعلقات نسك الأجير ،

تأليف الكوفي ، محمد بن سليمان - ١١٩٤
خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٩ ق ٢١ س
نسخة جيدة ، خطها نسخ واضح ، طبع
الأزهرية ٢ : ٦٦ هـ
١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله .
أ - المؤلف . ب - تاريخ النسخ .

١٥٢٦

كتاب فتح القدير باختصار متعلقات نسخ الاجير تصنيف الحبر

العلامة محمد بن سلمان

الكردي المدي

نفع الله

خطه الشريف عبدالمعالي بقدره
الفقر الراعوف في الاطراف
عليه السلام

صاحبها محمد بن سلمان
الربيع

صاحبها محمد بن سلمان
الربيع

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب فتح القدير
الرقم ١٥٤٦
اسم المؤلف محمد بن سلمان
تاريخ النسخ
عدد الأوراق ٩٩
ملاحظات

ف. ١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاستعانة والتوفيق
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين **أما بعد** فيقولوا قل الخليفة محمد بن
إمام الله علي جمع رساله في بيان متعلقات النسك والزياره
عن الخير وهي المسماة فتح الفتاح بالخير على من يرد معرفه شروط
الحج عن الخير تأملتها فرايت في حجمها طولاً فخشيت أن يفرض ذلك
ببعض القاصرين من امتي إلى الوقوع في الملل فأحببت الأثر
اختصارها في من حجمها تقريباً في هذه الوريقات مع ذكر
غالب مقاصدها ورتبتها على مقدمتين وخمسة أبواب
وستتمات وخاتمة وسميتها **فتح القدير** باختصار متعلقاً
نسك الأجير وقد أتيت لي أن أشرع في المقصود فأقول
المقدمة الأولى اعلم أن وجوب النسك
عند أئمة الشافعية على التراخي إن لم يحش غضب أو الموت
أو تلف مال أو الاتضييق عليه من آخره مع الاستطاعة إلى أن
غضب أو مات تبين فسقه من وقت خروج قافلة بله في آخر
سني الأمان وتبين بطلان سائر ما فعله ما تنوقف صحته
على العدالة أو النكاح موليته وغير ذلك هكذا أطلق الفسقا بن حجر
والجمال الرملي وغيرها أقيده ابن زياد اليميني في فتاويه بالعالم
بأنه يحض بالتأخير قال أما إذا كان جاهلاً بالحال فالمتجه كما في التوسط

إذا لم يحكم

في التمهيد

أن لا يحكم بفسقه **قالب** وهو واضح إذ من شروط العصيات
العلم انتهى وإذا حكم بفسقه وجب على المعصوب الاستئنا به
وكذا على وصي الميت فوارثه فالحكم فوراً حتى آخر من ذكر
الاستئنا به أتم لخلاله بالمبادرة بهذا الواجب الفورى
وحيث لم يعين الميت في حياته عيناً للاستئجار تعين
على الوصي استئذان الوارث إذ له قضاءه من ماله فإن
كان الوارث غير موجود أو غائباً تولى ذلك الحاكم ومحل ما ذكر
أن خلق تركه فاضله عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجهيز
بها يرضيه الأجير من أجره المثل فاقبل فإن لم يخلصها لم يجب
على أحد الحج عنه لكن للوارث والأجنبي وإن لم ياذن له
الوارث ولم يوصي به الميت الحج عنه ويسقط به الفرض وإن لم
يستطع **وأما التطوع** فيجب من ثلث المال إن أوصى
به والأفلا يصح الحج عنه وأما المعصوب فعند الجمال الرملي
لا يتطوع عنه وعند ابن حجر يصح أن أذن فيه وحجاً لاسلام
تقدم على ديون الأديين المرسله في الذمه حتى لو مات
وخلق ما به صدق من المال لا يجوز أن يدفع من ذلك
شيئاً لداين ولا موصي ولا وارث حتى يستاجر من حج عنه
ويعتمر ويتحل الأجير في الحج التحليلين ويتم أركان العمرة
كلها واعلم أن حج الاستئنا عن لم يحج تبرعاً أفضل من
حجه عن نفسه تطوعاً وقد جاء من حج عن أبيه أو عن أمه
فقد قضى عنه حجته وكان أفضل من عشر حجج فإن كان غير أبيه

وامه فإنه يكتب للحاج سبع حجات وكذا يستحب له
 في الصدقة النبي عن نحو أبيه فإنه تعالى يثيبهما ولا ينقص
 من أجره شيئاً **ثم** يستحب أن يحج لنفسه بعد حجة الإسلام
 حجة ثانية قبل أن يحج للخير ليكون قدم نفسه في الفرض والتطوع
قال ابن علاب وإن كان له أب وأم فالأوجه البداهة بالأب
 أولى إلى أخيه وبالأجرة خلافاً لأفضل لكنه من أطيب المكاسب
 فإنه يحصل لغيره هذه العبادة العظيمة ويحصل له حضور
 تلك المشاهد الشريفة فيسأل الله من فضله ومحل كونه خلاف
 الأفضل إذا قصد بذلك الدنيا أما إذا قصد الأجرة لاحتياجه
 للأجرة ليصرفها في واجب أو مندوب ككفاية أهله والتوسعة
 عليهم أو على أهل الحرم فله الثواب الكامل لأنه ضم أخروي
 إلى أخروي وإذا استأجر المضروب من يحج عنه وقع الحج
 عن المضروب عند الجمهور وفي رواية لا يحنيفه أنه يقع
 للحاج وللحجج عنه ثواب النفقة قال في فيض الأبهار من كتب
 الحنفية واليه ذهب عامة المتأخرين ولكن يسقط أصل
 الحج عن الأمر ونقل غير واحد عن مالك أن حج **الغير** عن الميت
 لا يسقط فرضه بل له أجره النفقة إن أوصى به وإن تطوع
 به عنه غيره فله أجر الدعاء وفضله وظاهرة وقوع الحج للميت
المقدم إليه في الوصايا من تحف ابن حجر
 ونهاية الرمي ما لم يخصه لوقال أجوا عني زيداً بلذا لم يحز
 نقصه عنه حيث خرج من الثلث وإن استأجر نحو الوصي

بدونه

بدونه ومحل أن كان المعين أكثر من أجره المثل والاجازة نقصه
 ولو كان المعين وارثاً فالزيادة على أجره المثل وصية لو ارت
 فتوقف على الاجازة ولو حج غير المعين أو استأجر الوصي
 المعين بماله نفسه أو بغير جنس الموصى به أو صفة رجع
 القدر الذي عينه الموصي للورثة وعليه في الثانية باقسامها
 أجره الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى
 بدونه فإن كان دون أجره المثل جازاً حجاجه به والباقي
 للورثة وإن كان أكثر وجب صرف الجميع إلى الاجير انتهى
 ولو عين الاجير فقط لم يكن للورثة ولا للوصي استئجار غيره
 ولو قال أجوا عني من يرضاه فلان فرضي واحد فهو كمعين
 الموصي فيحج عنه بأجره المثل فإذا كان ذلك المعين فإن
 أراد التأخير بحث الأذرعى إله أن مات مانعاً للتأخير
 متها وناحتي مانعاً لغيره والاخرت إلى الناس من حجه
 ولو امتنع أصلاً حج غيره ممن يرضاه فلان وكذا لو عصب
 أو مات كما لو قال الموصي حجوا عني فلان فإن كان يجب
 إجماع غيره عنه ولو دفع مريض لرجل مائة ليحج بها
 ثم مات أولاً والمدفوع إليه ثانياً ولم يحج استرجعت من تركته
 ولو عين شيئاً لمن يحج عنه حجة الإسلام لم يكن له للورثة
 ولا الوصي من يحج عنه بل لا يثن إلا استئجار أو الجعالة نقله
 في التحفة والنهاية والأمر كذلك وإن لم يعين من يحج عنه
 ولا كانت الحج حجة الإسلام كما بحثه السيد البصري

بدونه

الباب الاول في شروط الاجارة العينية ويحصل
بحر استاجرتك لتج عني في المهضوب او عن مورثي في الوارث
او عن فلان في الاجنبي او اكثر نيتك او اكثر نيت عبيد ومنها
عند شيخ الاسلام وتلميذه الخطيب وابن حجر ما اذا قال
الزمتك للبحر بنفسك واعتمد الرمي عدم صحة الاجارة
في ذلك للتناقض ومنها ان يستاجر لبحر وزياره بنفسه
كما في فتاوي ابن حجر ومنه يوضح انه اذا طرد ذلك
وكان عرف المطرد التعبير بذلك عن الزامه بان ياتي بذلك
بالقدم بلفظ غير المذكور يكون كذلك **ثم اعلم**
ان لصحة الاجارة العينية ابتداء واداءا وشروطا احدها
ان يباشر الاجير عمل النسخ الذي يستاجر عليه بنفسه
فليس له فعله بغيره فان فعل فلا شيء للاول مطلقا والثاني
ان علم الفساد والافله اجرة المثل على الاذن له **ثانيها**
ان يعين السنة الاولى من سني امكان الحج من بلد الاجارة
او يطلق وينزل الاطلاق عليها **ثالثها** ان يقع العقد
في زمن خروج الناس من ذلك البلد بحيث يشتغل عقب
العقد بالخروج او باسبابه كشراء الزاد وخو ولا يضر
انتظار خروج القافلة الخارجة بعد العقد حيث يحشر
من خروجه وحده نحو وحشه ولو جد في السير فوصل
الميقات قبل اشهر الحج بطلت الاجارة والعمر يستاجر لها
سائر المسنة الا ان عليه بقية نسك فلا يستاجر عتبه

رابعا

٣
رابعا ان يشترط المستاجر الاجير تأخير العمل خامسا
قدرة الاجير على الشروع في العمل عقب الاجارة بان لا يقوم به
نحو مرض او خوف **سادسها** اتساع المدة لادراك
الحج بعد العقدان عين المستاجر للاجير سنة يح فيها
فلا ينافي **سابعها** في الشرط الثاني وحمل ابن حجر في شرح
الحباب ما هنا على ما اذا ظن اتساع الوقت وهو باطلا
غير متساع **سابعها** ان يكون الاجير قد حج عن نفسه
الا في صورة واحدة وهي ما لو استوجر من اعتمر عمره الاسلام
لعمرة عن ميت عليه النسيان فحق الاجير للميت وقعه الحج قبل
حج الاجير عن نفسه كما جاز عليه ابن حجر في حاشيته الايضاح
والجمال الرمي في شرحه وقال ابو حنيفة ومالك يجوز حج الضرورة
عن غيره مع الكراهة **ثامنها** ان لا يخالف الاجير في كيفية
اداء ما استوجر له فان ابدل الاجير بقران او تمتع افراد او بافراد
تمتعا انفسحت الاجارة في العمرة لانه في الصورتين الاولتين
يؤخر العمرة عن الوقت المعين لا يثابته بها في افراد بعد الحج
وفي الثانية يقدمها على وقتها **تاسعها** ان اتى بالعمرة عنه
بعد فزاع الحج فيها فلا انفساح واما العمرة الاولى فتصح
للاجير وان ابدل الاجير بقران تمتعا انفسحت الاجارة في الحج
على كلام بينته في الاصل لتأخير الحج عن وقته المعين له وان
ابدل بافراد قرانا انفسحت الاجارة في الحج والعمرة واما العمرة

فلانه يقدمها في القران على وقتها فتقع للاجير وتتبعها الحج الا في
الصورة المتقدمة انفا في الشرط السابع وتجري هنا ايضا فيقتع
حينئذ عن الميت وان امتثل الاجير القرائ او التمتع فالدم على
المستاجر واحتلفوا في الصوم بدر الدم والا قرب انه على الاجير
ويلزم الاجير الدم لو ترك واجبا من نسكه والحط فقط لقسط المزك
من الأجرة لو ترك مسنونا كطواف القدوم ولو ارتكب في احرامه محظورا
ولو بادى المستاجر لزم الاجير منه والاحط شي من الاجرة **تاسعها**
ان لا يفسد الاجير نسكه والا انفسخت الاجارة وانقلب النسك له
ويلزمه ما يلزم المفسد لنسكه **عاشرها** ان لا يوخز الاجير
الاحرام عن ولاسي الامكان وهذا غير الذي سبق في رابع الشروط
لان ذلك في اشتراط المستاجر التأخير وهذا في تأخير المستاجر من
غير اشتراط من المستاجر فان اخبره انفسخت الاجارة فان حج عنه
في السنة الثانية وقع الحج للمستاجر واستحق الاجير اجرة المثل
حادي عشرها حياة الاجير الى حال اركان النسك فلو
مات قبل الاحرام فلا شيء له من الاجرة او بعد الاحرام وقبل تمام
الاركان اثيب المحجوج عنه على ذلك واستحق الاجير قسطه من
المسمى كالعامل في الجحالة ويعتبر ذكر من ابتدا السير وتنفسخ
الاجارة وان مات بعد تمام الاركان دون باقي الاعمال
الواجبة والمستوفى لم يؤثر ذلك في صحة الاجارة لكن يلزم
الاجير قسط ما بقى من الواجبات والسنة وتجتر الواجبات بدم

وهي على المستاجر

وهي على المستاجر على المحتمل لوقوع النسك له مع عدم اساءة الاجير
ثاني عشرها ان لا يقع على الاجير حصر يتخلل بسببه والا كان
كمنون الاجير في التفصيل السابق انفا ويظهر **سرا** انه يدخل في
الاحصار ما ألحق به من نحو مرض بشرط التحلل به عند الاحرام
لكن لا قدييه حيث لم يشترطها ومن نحو ما يرض لم يصحها المقام
بمكة لطواف الافاضة وتخللت بعد خروجها نحو فقد نفقة
تخلل المحصرة والتخفيف فيها عدم البناء على نسكه الذي تخللت
منه خلافا لظاهر كلام الشيخ ابن حجر والجمال المرادي فخر ما حققته
فيها في غير هذا المحل **ثالث عشرها** ان لا يفوت الحج على الاجير
والا انقلب له ولزمه ما يلزم الفوات اذا كان النسك له وانفسخت
الاجارة **رابع عشرها** ان لا يئذرا الاجير النسك الذي
استاجر له قبل الوقوف بعرفة في الحج وقبل الطواف في العمرة والا انصرف
له كما لو احرم بتطوع ثم نذره فانه ينصرف لفرضه وانفسخت
الاجارة **الباب الثاني** في شروط الاجارة الداميه
وهي تحالفا لاجارة الدين في الشروط السابقة فيها فلا يشترط هنا
ان يباشر الاجير عمل النسك الذي استوجره له بنفسه ولا قدرته
على الشروع في العمل ولا ان يكون قد حج عن نفسه ولا يؤدم في ذلك
خون الاجير او مرضه اذ له الانابة فيها ولو بلا عذر ولو بشيء
قليلا دون ما استوجره به ويجوز حينئذ اكل الزايد **فم**
يلزمه ان لا يستاجر الا عدلا واما وكلا الاوصيا في الاستيجار

فيجب عليهم ان يستأجروا بالمال المدفوع اليهم جميعه ولا يجزئهم اخذ
 شيء من ذلك المال والافسقا وعزروا وكذا الوصي حيث علم احوالهم
 ووكلمهم وكذلك الفقهاء لعاقدين بينهما اذا علم ذلك ويصح تعين غير
 السنة الاولى من سني الامكان فان قدم الاجير النسيئة على السنة
 المعينه فقد زاد خيرا وعند الاطلاق ينصرف الى الاولى كاجارة العين
 ولا تنسخ الاجارة بافساد الاجير **النسك** بالا حصار ولا بقوات الحج
 ولا بغير الاجير **النسك** قبل الوقوف والطواف في الحرم لكن حيث
 لزم من ذلك تاخير النسك تخير المستأجر بين الفسخ وعدمه ويكون
 خياره على التراضي ويستقر به من غير رفع لقاض وان استأجره
 ولم يمت بالالميت **افسخ** او ترك بالمصلحة فان كانت في الفسخ
 ولم يفعل ضمن لتقصيره وحيث لم يحصل التأخر امتنع الاقاله
 لان العقد يقع للميت فلم يملك احد ابطاله الا ان كان في الاقاله
 مصلحة كان عجز الاجير او خيف حبسه او قلته ديانته
 واذا انتهت الاجرة الى الميقات المتعين شرطا او شرعا فاحرم عن
 نفسه بعمره وانتمها ثم احرم للمستأجر بالبحر فان عاد الى الميقات
 في تلك السنة محرما بالبحر ارجلا واحرم به عنه فلا دم عليه ولا حظ
 وان قصده رتخا اياها او سفره وان لم يجد الى الميقات اجراه
 حجه عن المستأجر له ولزمه دم لمجاوزته الميقات في احرامه الحج
 ودم اخر للمتبع ان وجدت شروطه ولزمه ايضا ان يحط من
 الأجرة تفاوت بين حجتين استوجبر لهما من بلد الاجارة

احرم

احرم لواحدة من الميقات وباخرى من مكة وتحصل اجارة الذمه
 بنحو الرمت **ذمتك** حجة لي او لورثي او لفلات او الرمت ذمتك
 تحصيل حجة لي او لميتي واختصت اجارة الذمه بشروط
 لا تشتركها فيها اجارة العين والذي تلخص للفقير من ذلك شرطان
 احدهما حلول الاجرة فيمتنع فيها تأجيلها سواء تأخر العمل
 فيها عن الحقدام الفصل به بخلاف اجارة العين **ثانيها**
 تسليمها في مجلس الحقد كراس مال السلم فيمتنع الاستبداد عنها
 والحواله بها وعليها والابرار منها ويثبت فيها خيار المجلس
 كما نقل المحلي في الخيار من بشرع المذاهب القطع به بخلاف العينه
 فان الاصح عدم ثبوته فيها **الار** **الثالث** فيما يشترط
 في كل من اجار في العين والذمه فان انتفى شرط منها فسدت
 سواء كانت عينيه او ذميه وهي شروط الاول علم المتعاقدين
 اعمال النسك عند العقد اركانها وواجباته وسننه وتردد
 ابن حجر في حاشية الايضاح في المراد بالسنة هل المجمع عليها
 من مذهب الاجير وهي ما لا يخفى على من له امام بالمناسك قال
 وفي كل من هذين الاحتمالين مستفاد لا يخفى ولهذا راينا المتورعين
 يعدلون الى الجحالة لانه يغتفر فيها الجهل بالعمل وتردد ايضا في
 الحاشية في المراد بالاركان والواجبات والسنة هل هو على
 مذهب الاجير او المستأجر له وعلى كل فلو استأجر من يظنه
 موافقا في مذهبه فبان مخالفا مهمل يتخير في الفسخ ويجب



في صورة الميت ولا يتخير قال لعل الثاني اقرب اي بناء على انه يلزمه
 تقليد امام المستاجر له فياتي بالاعمال على مذهبه **ثانيها**
 ان ينوي التسليم استوجره ولا بد من نوع تعيين له عند العقد
 كمن اوصاني او اتبرع له وعند الاحرام كمن استوجرت له
 ولا يشترط معرفته **الثالث** اكون الاجرة معلومة فان كانت
 في الذمة اشترط العلم بها جنسا وقدرًا وصفة وان كانت في
 الشترط معاينتها واستثنى من ذلك الحج بالنفقة ورجح بان ذلك
 ارفاقا لاجعاله ولا اجارة وصورته حج عني مثلا واعطيك
 نفقتك فان جعله عوضا فقال حج عني نفقتك كان جعاله فاسدا
 وتردد في الجعالة من التخفة هل المراد بالنفقة كفايه امثال عرفا
 او كفاية ذاته نظير ما ذكره في كفاية القريب وفي حاشية
 الايضاح لابن حجر وهو قدر كفايته وكفاية ممونه اي اللاتي بهم
 عرفا فيما يظهر اتم **رابعها** استجماع العاقلين ما
 اشترطوه في البايع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه والجنون
 وعنده ذلك الا ما يستثنى كالسكران المتعدي بسكرة فانه يصح
 بعه مع كونه غير مكلف ولا يصح حج عني **خامسها**
 يشترط الاجير الحج الفرض خاصة ولو قضا او نذرا الحرية وكذا البلوغ
 واما الذكورة والانوثة ولا تشترط فصحة انابة الرجل عن المرأة
 وعكسه **سادسها** كون المحجج عنه هتيا او محضيا
 اذن في الحج عنه **سابعها** بيان انه اذ اراد او تمت

في صورة الميت ولا يتخير قال لعل الثاني اقرب اي بناء على انه يلزمه
 تقليد امام المستاجر له فياتي بالاعمال على مذهبه
 ان ينوي التسليم استوجره ولا بد من نوع تعيين له عند العقد
 كمن اوصاني او اتبرع له وعند الاحرام كمن استوجرت له
 ولا يشترط معرفته
 في الذمة اشترط العلم بها جنسا وقدرًا وصفة وان كانت في
 الشترط معاينتها واستثنى من ذلك الحج بالنفقة ورجح بان ذلك
 ارفاقا لاجعاله ولا اجارة وصورته حج عني مثلا واعطيك
 نفقتك فان جعله عوضا فقال حج عني نفقتك كان جعاله فاسدا
 وتردد في الجعالة من التخفة هل المراد بالنفقة كفايه امثال عرفا
 او كفاية ذاته نظير ما ذكره في كفاية القريب وفي حاشية
 الايضاح لابن حجر وهو قدر كفايته وكفاية ممونه اي اللاتي بهم
 عرفا فيما يظهر اتم
 اشترطوه في البايع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه والجنون
 وعنده ذلك الا ما يستثنى كالسكران المتعدي بسكرة فانه يصح
 بعه مع كونه غير مكلف ولا يصح حج عني
 يشترط الاجير الحج الفرض خاصة ولو قضا او نذرا الحرية وكذا البلوغ
 واما الذكورة والانوثة ولا تشترط فصحة انابة الرجل عن المرأة
 وعكسه
 سادسها كون المحجج عنه هتيا او محضيا
 اذن في الحج عنه
 سابعها بيان انه اذ اراد او تمت

القرار

او قران ان كان الاستيجار للحج والعمرة او للتسكع وان اهتم بطل
 لكن يقع للمستاجر باجرة المثل **ثامن** ان يشترط على الاجير
 بحالة الميثاق بلاحرام والافسدة الاجارة ومن ذلك ان يشترط
 المستاجر على الافاقية على الاجير المكي ونحوه ان يحرم من مكة او من
 دون مسافة المحجج عنه وان لم يشترط ذلك المستاجر على الاجير
 وفعله الاجير بنفسه لم يفسد منه م تجاوزة الميثاق وحط النفس ط
 من الاجرة والا كان اكلا اموال الناس باطلا ولا يشترط تعيين
 الميثاق بل يحل على ميثاق المحجج عنه وله الحد وله ان يشترط تعيين
 مسافة وكذا الى ميثاق افاقية اقرب من ميثاق المحجج عنه على
 نزع فيه ذكرته مفصلا في الما قبل وبحث في الايجاب متعاضدا لثبوت
 صورة يجب فيها تعيين ما يحرم منه الاجير وهو ما اذا استوجر
 للحج قضا وقع الاحرام باذنه من ميثاق شرط او من داره فيجب
 تعيين ذلك المحل ولا يجب ايضا تعيين من الاحرام فان عينه
 تعين **تاسعها** ان يكون الاجير عدلا في غير معبر الموصي
 العالم بفسقه والالم يصح انابته ولومع المشاهدة والمراد العدالة
 الظاهرة دون الباطنة نعم ان استاجر المعصوب فاسقا
 يحج عنه صححت الاجارة ويقبل قوله حججت من غير عين ولا بعينه
 لقبوله قوله غير ذلك يكون من باب الاولى وبعبارة التخفة في
 الدعوى والبيانات وثقل دعوى اجير لم يثبت انه غير عريف يومها
 بحيث لا يمكن وصوله اليها عادة الحج من غير بينه ولا عين انتهت

عن



ومن ثمه لو قال للاجير حاصت في احرامك فاسدته لم تسمع هذه
الدعوى وكذا لو ادعى عليه تاخير احرامه عن الميقات او نحوه
عشرها ان يكون السنه المستأجر له مما يطلب فعله
من المحجوج عنه والابطالت الاجارة **حادى عشرها**
ان يكون بين المعضوب وبين مكة مسافة التقصر والالم تجزله
الانابه حتى يموت فيخرج عنه بعد موته وهذا نكر مطلقا او حيث يجوز
امكان وصوله الى مكة والاجازة الانابه اختلفوا فيه قال عبد الرزاق
الثاني اوجه لان الغرض انه عاجز عن سائر الوجوه وهذا الشرط
لا يتأتى في الميت فلذلك قيدته بالمعضوب **ثاني عشرها**
ان يوصى الميت باداء الفسكة عنه ان كان الفسكة تقضى عما والا فلا تقع
ثالث عشرها ان لا يشفي المعضوب من عضبه والا وقع الح
للاجير ولا اجرة له هذا اخر شروط الاجازة التي فتكون شروط
العينية ثمانية وعشرين بشرطا وبشرط الذميه ستة عشر **شرطا**
الباب الرابع في الجاهل للفسك وهي تجامع الاجارة
في اكثر الاحكام وتفاوتها في امور في جوارها عمل مجهول وصحتها
من غير معين وكونها جائزة من طرفين ويؤخذ منه حوازي فسحها
للجماع لكن رجح ابن حجر في فتاويه خلافه في التردد في ذلك كما
بينته في الاصل وعدم استحقاق العامل تسليم الجعل الا بعد
تسليم العمل فلو شرط تعجيله فسد المسمى ووجبت اجرة المثل
فان سلمه بلا شرط لم يجز تصرفه فيه قال في التحفة على الاوجه

ان التكليف المعضوب
الاجارة ودفعه
للاجير مع استحقاق الاجرة
رابع عشرها

ولومار

ولومار العامل في اثنا الفسك لا يستحق شيئا من الاجرة ولا يقبل
قول العامل حجته او اعثرت الابينة والاحلق العامل
انه لا يعلم حج والمراد اثبات البينة على انه حاضر تلك المواقف
في السنه المعينه لانه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه بخلاف
الاجارة في ذلك كما سبق وتنفسم كالاجارة الى قسمين عينية
كما علمتك لتجسوا قال بنفسه ام لم يقل وذميه كالمزمت
ذمتك تحصيل كذا ففي الاولى لا بد ان يعين اول سبي الامكان
او يطلق والا فلا تصح وهكذا الى اخر ما قدمناه في الاجارة
يجري نظيره هنا وما سبق في الاجارة الذميه يجري نظيره
في محاله الذميه قال ابن حجر في حاشية الايضاح لو قال معطو
او ولي ميت او متطوع عنه بشرطه من حج عني او من حج عني
فله الف درهم كانت جعالة صحيحة فمن حج عنه وقد سمعها او سمع
من اجيره استحق ذلك فان تعدد الحاج استحق الاول ان ترتبوا
والالم يستحق احد شيئا انتهى ملخصا وان جهل السابق وقف
الامر وان قال المعضوب من حج عني فله عبد او ثوب او درهم
فما سده للجهل بالمسمى فيستحق الحاج عند اجرة المثل كما لو استوجر
من حج عنه باجرة فاسدة او فسدت الاجارة بشرط فاسد
وحج عنه نعم ان علم الفساد وان لا اجرة له في الفاسد
لم يستحق شيئا وفي التحفة لو جاعله على حجة وعمره وزياره
فعمل بعضها استحق بقسطه بتوزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة

الباب الخامس في الاجارة والمجالة على زيارة قبر
سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم انه لا يصح
الاجارة على زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وبحث في التحفة الصالحة
فيما لو انضبطت كان كتبت له بورقه وتصح على تبليغ السلام
عليه صلى الله عليه وسلم واما المجالة فلا تقع على الوقوف
عند القبر وتصح على الدعائه ولا يضرك الجهل بنفس الدعاء
ولو استعمل شخص من جماعته على الدعائه صح فان دعا
لغيره لم يستحق جعل الجميع وان اتحد السير ويجري هنا ما سبق
في الاجارة ففي المجالة العينية لا بد ان يعين او يسمي الامكان
او يطلق ويحتمل عليها فان عين غيرها لم يصح العقد ويشترط
قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه وانشاء الوقت للعمل
وان يوجد العقد حال الخروج فان لم يشترع في اسباب العقود
عليه عامه انفسخت الاجارة فلو ذهب في العام الثاني وقح
عن العقود عليه عامه لكونه مسمى وله اجرة المثل في المجالة
الذميه غير السنه الاولى فان لم يعين شيئا عمل على الحاضرة
ولا يشترط قدرته على السفر بنفسه بل له الانابة ومتى اخرج
الشروع بنفسه او نأيه على العام الذي يعين له تخير المجل
على التراضي ويجب على من استاجر او جاعل بالملك ان يعمل
في الفسخ وعدمه ما فيه المصلحة للميت وجميع هذا مذكور في
فتاوي ابن حجر وهو معلوم مما قدمته لك في شروط الاجارة

ويصح

ويصح ان يستاجر او جاعل المدي على الافاقي الا اذا اطرده العرف
بالاستيجار لذلك من بلد الموصي وهذا اخر الابواب ولتذكر التمهات
فاقول **التمهات** الاولى لو استاجر من يبيع عن الميت
فكانت الاجارة فاسده فان ظن الاجير فساد الاجارة وانه حينئذ
الاجارة له لم يستحق شيئا ولا يستحق اجرة المثل فان ظن الوارث الفساد
لزومه ذلك من ماله وان جهل الفساد لم يتركه الا اذا استاجر
من ماله او اطلق فلم يتعرض لماله ولا للتركه فيلزمه حينئذ في ماله
هذا حاصل ما بحثه ابن حجر في فتاويه وسبق بعض ذلك
التمهات الثانية اذا استاجر الوصي شخصاً للميت
الميت فاحرم ولد الميت قبل احرام الاجير والجعل بغير اذن الوصي
طماعه المعلوم لا يستحق الولد شيئا في مقابل حجه وبحث ابن حجر
في فتاويه ان الجعل لا احرة له على احد وان لم يقع له **التمهات**
الثالثة اذا استنجز عير شخص لافراد فاحرم الاجير
ثم شكره لاحرم بالي او بالعمرة او بهما فجعل نفسه قارنا
فان كانت الاجارة لميت من الحج دون العمرة لاحتمال انه احرم
او لا بالحج فلا تدخل العمرة عليه فان احرم عنه بها بعد فراغ ما هو
فيه وقعت له ايضا والاوجه في فتاوي ابن حجر انه يستحق
الاجرة وان كانت له لم ينع له واحد من الشككين
فلا يستحق شيئا من الاجرة **التمهات** الرابعة
اذا وصى شخص بمحمد ثم حج حجة الاسلام اجمعه بعد موته
من ثلثه الحج التي اوصى بها اذا لا ينزل على حجة الاسلام



كما اعتمد ابن حجر في فتاويه بخلاف ما ادعى الوصي بان يحج عنه
بعشرة مثلاً فيحج عنه اخر متبرعا فان الوصيه تبطل وترجع
الورثه فيما اوصى به **التميمه الخامسة** اذا جاوز من
وصل الميقات وجود من يستاجر بعد مجاوزة الميقات فيحمله
ان يشترط التحلل مقارنا لاحرامه اذا وجد من يستاجر
فاذا وجد تحلل بالنيه مقارنه لازالة ثلاث شعرات من
رأسه ولادم عليه لتحلله حيث لم يشترط التحلل بالدم
التميمه السادسة لو وكل شخص اخر ليساجر
رجلا للحج عن هيت فاستاجر الوكيل فطلب الاجير الاجرة
بعد الحج فقال الموكل انا عزلت الوكيل قبل ان يستاجر
ومعه بينه وبينه بذلك اضطرب في الجواب عن ذلك كلام ابن حجر
في فتاويه والظاهر ان المعتمد وجوب اجرة المثل على الموكل
كما بينته في الاصل فراجع منه **الخاتمة** سأل الله تعالى
حسنها الحج عنه صلى الله عليه وسلم بعد على جهة الدعاء صحيح
ولا يصح بيع حج التطوع ولا غيره من العبادات قال المؤلف هذا اخر
ما اردت ايراده في هذه الورقات وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين سبحانك رب العزة عما
يصفون وسلام على النبيين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد
ان لا اله الا انت استغفرک واتوب اليک فاعرف انه لا اله الا انت

المكتبة العمومية

صاحبها محمد الحنفى المصري وأولاده
الرياض